الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

01 **يوليو** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

حسم نظام حماية الشهود والضحايا وإضافة مخالفات لأحكام مكافحة الغش التجاري.. الاثنين

تفعيل استثمار القطاع الخاص في التعليم الإلكتروني

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 ذو القعدة 1442هـ - 01 يوليو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893836

تعديل أنظمة المحاماة والمختبرات الخاصة والأحجار الكريمة على طاولة الشورى

يستمع الشورى الاثنين المقبل إلى وجهة نظر لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مشروع نظام حماية الشهود والضحايا ومن في حكمهم والذي انفردت به "الرياض" في وقت سابق، ويصوت على مواد النظام، ويناقش المجلس تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن طلب وزارة التجارة بدراسة وضع الحالات المخالفة لأحكام نظام مكافحة الغش التجاري، كما يناقش تقارير الأداء السنوية للديوان العام للمحاسبة وهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وتوصيات لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب تجاهه، وينتقل بعد ذلك إلى مناقشة تقرير هيئة الغذاء والدواء للعام المالي 41 - 1442 وتوصيات اللجنة الصحية.

ويستهل المجلس أعمال جلسة الثلاثاء المقبل، بمناقشة تقرير اللجنة الأمنية، في شأن التقرير السنوي للهيئة الوطنية للأمن السيبراني، وتقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار في شأن التقرير السنوي للهيئة الملكية لمحافظة العلا للعام المالي 41 - 1442، وينتقل بعد ذلك للاستماع لتقرير اللجنة القضائية حول مشروع تعديل عدد من مواد نظام المحاماة، وتقرير لجنة الاقتصاد وتوصيتها بعد دراسة التقرير السنوي لوزارة الاقتصاد والتخطيط، وتقرير هيئة الرقابة النووية الإشعاعية، كما يناقش تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي وتوصيتها على التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 41 - 1442، وقد درست اللجنة التقرير وداولت ما تضمنه التقرير من صعوبات وتحديات تواجه الوزارة وإنجازات ومؤشرات أداء، ومستجدات تحول الجامعات المستقلة وفقاً لنظام الجامعات الجديد، وأهمية التنسيق مع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني لضمان عدم الازدواجية في التخصصات، واستثمار التجربة الناجحة في التعليم عن بعد، ومتابعة النظام الثلثي الجديد للتعليم، ويصوت الشورى على توصيات أكدت أهمية الإسراع في استكمال مشروع نظام التعليم الإلكتروني الجديد الذي يعمل عليه المركز ضمن مبادرة السياسات والأنظمة، وأشارت اللجنة إلى أن المركز يواجه عدة تحديات من أبرزها وجود تداخل في الاختصاصات بينه وبين الجهات المانحة لتراخيص البرامج التعليمية، وأهمية النظام الجديد في تطوير حوكمة المركز ومنحه مزيدا من الصلاحيات التي تعينه على تحقيق أهدافه وخططه الاستراتيجية، كما دعت اللجنة المركز في تقريرها إلى زيادة تفعيل دور القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم الإلكتروني للوصول به إلى أعلى مستويات الجودة وفق أحدث الأساليب والأنظمة التقنية، مؤكدة في رأيها أن للقطاع الخاص دورا مهما في تعزيز ونقل وتوطين التقنيات الحديثة العالمية وحاجته إلى الدعم والمساندة من قبل المركز من خلال طرح العديد من المبادرات والتنظيمات والسياسات التي تساعده في أداء مهامه.

مناقشة أداء «التعليم» و«الاقتصاد» والأمن السيبراني والرقابة النووية الإشعاعية.. الأسبوع المقبل

وترد لجنة التعليم والبحث العلمي قبل التصويت على توصياتها في جلسة الثلاثاء المقبل على مطالبة سامية بخاري المركز بالتنسيق مع وزارة التعليم بالعمل للحصول على اعتراف محلي وإقليمي ودولي بالتعليم عن بعد لعدم تكرار أزمة الاعتراف بشهادات التعليم عن بعد، والعمل على أن تضم اللجنة الاستشارية للتعليم الإلكتروني خبرات وطنية وألّا تقتصر على الدوليين، ودعوة هشام الفارس المركز إلى توفير البرامج الحديثة والحلول التقنية المناسبة للمؤسسات التعليمية بشكل عاجل، لضمان فعالية ومصداقية التعليم الإلكتروني وللحصول على الثقة والاعتراف المطلوبين، كما تجيب لجنة التعليم والبحث العلمي عالية الدهلوي عن خطة المركز الوطني للتعليم الإلكتروني بصفته الجهة التشريعية الوحيدة المعتمدة في

المملكة لضبط جودة التعليم الإلكتروني للتعامل مع التحديات وتطبيق معايير التعليم، وترد اللجنة أيضاً على مطالبة سعد العتيبي بدعم جهود الجامعة السعودية الإلكترونية، في التوسع بتقديم برامجها، لتشمل مناطق أخرى من المملكة، وألّا تكون حصراً على مناطق معينة، مؤكداً أهمية تشجيع الجهات التعليمية التي تقدم البرامج على تقديم برامج خاصة لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة، واقتراح هيفاء الشمري ربط مخرجات الجهات في القطاع الخاص بالاختبارات الوطنية وفقاً للتخصصات التي تقدمها الجهة بالقطاع الخاص لضمان جودة المخرجات ورفع مبدأ تكافؤ الفرص مع خريجي القطاعات الحكومية.

ويستمع المجلس الأربعاء المقبل إلى تقرير اللجنة الأمنية وتوصياتها حول أداء هيئة الصناعات العسكرية، ثم يناقش تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة في شأن تعديل المادة الثانية والمادة 15 من نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وتقرير اللجنة ذاتها الخاص باقتراح تعديل بعض مواد نظام المختبرات الخاصة، وينتقل بعد ذلك إلى مناقشة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي وتوصياتها على التقرير السنوي لهيئة تقويم التعليم والتدريب للعام المالي 41 - 1442، بشأن ما تضمنه التقرير والصعوبات والتحديات التي تواجهها الهيئة، والإجراءات المتعلقة بتقويم المدارس والبدء في عملية الاعتماد والتقويم للمدارس في التعليم العام، وإمكانية العمل على عقد شراكات مع الجامعات السعودية والمراكز البحثية، وأهمية تطوير منظومة الهيئة التقنية وتحسين خدماتها الإلكترونية.

وفي شأن آخر، تدرس لجنة الاقتصاد والطاقة توصيات تؤكد على أهمية تمكين وزارة التجارة من الاستمرار في تقديم حزم الدعم المالي واللوجستي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن القطاعات المتضررة من الآثار المترتبة على جائحة كورونا بما يتناسب مع الميزانيات المرصودة بالتنسيق مع وزارة المالية، وبينت اللجنة عند دراستها للتقرير السنوي لوزارة التجارة للعام المالي 41 - 1442، أن جائحة كورونا أثرت بشكل كبير وألقت على عاتق الوزارة مسؤوليات لتجاوز الأزمة والتغلب عليها، مؤكدة في تقريرها أن الوزارة عملت على معالجة هذه التحديات بتنفيذ حزمة من المبادرات لتخفيف آثار هذه الجائحة خصوصاً على المنشآت التجارية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما رأت اللجنة في تقريرها أهمية الإسراع في تطبيق ومراقبة وتقييم المحور التنفيذي الخاص في برنامج مكافحة التستر التجاري، مؤكدة أن الوزارة كان لها دور في حوكمة وتفعيل البرنامج الوطني لمكافحة التستر وأن الجانب التنفيذي للبرنامج بحاجة إلى تسريع في تطبيقه نظراً للأضرار الاقتصادية المترتبة لظاهرة التستر كخلق المنافسة غير المشروعة، وانتشار حالات الغش، وازدياد معدلات البطالة واحتكار بعض الأنشطة التجارية.

ريما بنت بندر: رؤية 2030 خلقت فرصاً للنساء في المملكة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 ذو القعدة 1442هـ - 01 يوليو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893845

أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان بن عبدالعزيز سفيرة خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأميركية، أن رؤية المملكة 2030 أسهمت في إيجاد المزيد من الفرص للنساء في المملكة، حاثة النساء في جميع أنحاء المملكة على الاستفادة من البرامج المصممة لتعزيز مهاراتهن في مختلف القطاعات الاقتصادية.

جاء ذلك في كلمة سموّها خلال ورشة العمل حول "تحفيز ريادة الأعمال النسائية والابتكار في المملكة"، التي استضافتها مبادرة" تمكين الشرق الأوسط" التابعة للمجلس الأطلسي الأربعاء الماضي، بالشراكة مع بعثة الولايات المتحدة لدى المملكة، واللجنة النسائية المعنية بالأعمال التجارية التابعة للغرفة التجارية الأميركية في المملكة، وذلك بمشاركة القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأميركية في المملكة مارتينا سترونغ.

وأشادت سمو الأميرة ريما بنت بندر، والقائم بأعمال السفارة الأميركية، بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، التي أسهمت في تعزيز الفرص التجارية للمشروعات المملوكة للنساء، وأضافت سموها أن الاصلاحات التي يقودها سمو ولي العهد وحرص سموه على دعم وتمكين المواطنين بما في ذلك الشباب والنساء، أسهمت في تنفيذ خطوات تاريخية في مختلف المجالات خاصة في تعزيز فرص ومنظومة دعم رواد ورائدات الاعمال.

من جهتها أوضحت القائم بأعمال السفارة الأميركية، أنه في عصر الاقتصاد الرقمي الحالي، يتم إنشاء قطاعات وفرص جديدة، ويتم توسيع نطاق عمل المرأة بشكل يومي، متطلعةً لمشاركة المزيد من النساء السعوديات في شغل المناصب القيادية اللائقة بهن في الاقتصاد والمجتمع السعودي.
وتعد ورشة العمل حول "تحفيز ريادة الأعمال النسائية والابتكار في المملكة العربية السعودية"، الورشة الأولى من بين خمس ورش عمل لها لهذا العام، تستضيفها مبادرة تمكين الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلسي، بهدف ربط قادة الأعمال التجارية، ورواد الأعمال في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية لتوسيع الفرص وبناء العلاقات بين العاملين في قطاع التجارة من البلدين.

الرياض
www.Alriyadh.com

اتفاقية لتيسير حصول ذوي الإعاقة على السكن الملائم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 ذو القعدة 1442هـ - 01 يوليو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893846

وقّعت جمعية أصدقاء ذوي الإعاقة اتفاقية تفاهم مع وكالة الإسكان التنموي والمشاركة المجتمعية بوزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان بمقرّ الوزارة بحي الغدير.
وقع من جانب الجمعية صاحبة السمو الملكي الأميرة غدير بنت عبدالله بن سعود آل سعود، رئيس مجلس الإدارة بحضور صاحبة السمو الملكي الأميرة دانية بنت عبدالله بن سعود آل سعود، المدير التنفيذي، وخلود إبراهيم الشايع، مستشار الجمعية.
كما وقع من جانب الوزارة وليد بن إبراهيم الهدلق، مدير عام شؤون الإسكان بمنطقة الرياض، بحضور أحمد بن حكم القاضي مدير عام الادارة العامة للعمل التنموي والتطوعي، ويوسف بن عمر السحيباني مدير عام الادارة العامة للشراكة مع القطاع غير الربحي.
وقالت الأميرة غدير بنت عبدالله بأننا "نتطلّع إلى أن يكون لهذه الاتفاقية الأثر الإيجابي على الأسر الأشد حاجة من مستفيدي الجمعية وذلك من خلال تيسير حصولهم على السكن الملائم لهم ولأطفالهم ذوي الإعاقة، ووجهت شكرها إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية والاسكان ممثلة بوكالة الإسكان التنموي والمشاركة المجتمعية مع دعوتها الى التوسع بهذه الشراكة في المستقبل القريب ."
من جانبها كشفت الأميرة دانية بنت عبدالله عن "نهج جمعية أصدقاء ذوي الإعاقة في مواكبة رؤية 2030 المباركة عبر تحسين جودة الحياة لأفراد هذه الفئة العزيزة ومن ذلك، الحصول على السكن المناسب لهم، حيث ان لهم احتياجات ومتطلبات خاصة ينبغي مراعاتها في اماكن سكنهم لتكون سهلة الوصول لهم.
وأضافت خلود الشايع أن إسناد خدمات السكن التنموي للقطاع غير الربحي المتخصّص في مجال الاعاقة من شأنه أن يعزز فرص تملك افراد هذه الشريحة من المجتمع للمسكن المناسب الذي يتوافق مع احتياجاتهم المختلفة.

»العدل«: أصبح لدينا 18 ألف محام ومحامية

المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 ذو القعدة 1442هـ - 01 يوليو 2021م
https://www.al-madina.com/article/738554

المدينة - الرياض

A A

كشفت وزارة العدل عن ارتفاع أعداد المنتمين إلى قطاع المحاماة لقرابة 18 ألف محام من الجنسين، وأظهرت آخر الإحصاءات أن عدد المحامين الممارسين المسجلين لدى الوزارة، بلغ 9541 محاميًا ومحامية، بينهم 1364 محامية، و8177 محاميًا، حتى نهاية شهر شوال من العام الجاري. وذكرت الوزارة أن عدد المتدرّبين المقيدين حاليًا بمكاتب المحاماة، بلغ 8238 متدربًا ومتدربة، بينهم 5150 متدربًا، و3088 متدربة. ووفرت وزارة العدل من خلال بوابة الخدمات العدلية الإلكترونية «ناجز najiz.sa «مجموعة من الخدمات الإلكترونية للمحامين والمتدربين، تمكنهم من الحصول عليها دون الحاجة إلى زيارة مقر الوزارة أو الإدارة العامة للمحاماة، وذلك في إطار سعي الوزارة لدعم المحامين والتيسير على المستفيدين وتوفير الجهد والوقت عليهم. وأتاحت الوزارة خدمة «طلب ترخيص محاماة»، و»طلب تجديد ترخيص محاماة»، وخدمة «قيد محام متدرب جديد»، والتي تمكن المحامي المتدرب من التقديم لتسجيله في سجل قيد المحامين المتدربين والحصول على «شهادة تعريف للمحامي المتدرب» إلكترونياً، كذلك خدمة «انتقال محام متدرب إلى آخر»، التي تمكن المحامي المتدرب من التقديم على طلب الانتقال من محام إلى محام آخر والحصول على «شهادة تعريف للمحامي المتدرب» حديثة وإلكترونية. ووفرت الوزارة كذلك «خدمة الاستعلام عن المحامين المعتمدين»، من خلال قائمة بالمحامين المصرح لهم بالعمل مصنفة حسب المدينة، مع إمكانية البحث باسم المحامي والمدينة، إضافة إلى إمكانية الاستعلام عن حالة الطلبات المقدمة لخدمات المحامين، وخدمة طلب تحديث بيانات محام، والمتدربون لدى محام وتشمل «عرض قائمة بالمتدربين لدى المحامي وإضافة متدرب واستبعاد متدرب وإخلاء طرف متدرب». ويمكن الحصول على خدمة تقييد المحامي المتدرب، بقيام المحامي بتسجيل المتدرب في التأمينات الاجتماعية أولاً، ثم يضيف المتدرب لديه من خلال شاشة «المتدربون لدي»، بعد ذلك يقوم المتدرب بتقديم طلبه عبر البوابة الخاصة بالمتدرب، وبعد قبول الطلب يمكن للمتدرب الدخول على أيقونة «تراخيصي» وطباعة شهادة التدريب والاطلاع عليها.

انخفاض البطالة.. المملكة على الطريق الصحيح

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 21 ذو القعدة 1442هـ - 01 يوليو 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2073890

يمثل الإعلان عن انخفاض معدل البطالة في السعودية خلال الربع الأخير من 2020 من 12.6% إلى 11.7% برهاناً ساطعاً على سداد الخطط والبرامج التي تتضمنها رؤية المملكة 2030، التي يرعى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز تنفيذها بلا كلل، ليل نهار. وقد تحقق هذا الإنجاز على رغم أن العام 2020 كان مثقلاً بتبعات جائحة فايروس كورونا الجديد، من خلال فترة الإغلاق، التي أثرت بدورها على الاقتصاد الوطني، أسوة بتأثيرها على اقتصاد بقية بلدان العالم. كما تأتي هذه الأخبار السارة تأكيداً لمصداقية عزم الدولة على العبور بالمرأة السعودية إلى آفاق أفضل من الفرص الوظيفية على أوسع نطاق ممكن. فقد كان نصيب بطالة الإناث خلال الفترة المذكورة الانخفاض من 24.4% إلى 21.2%. وهو من دون شك وفاء جميل بالعهود التي قطعتها القيادة الرشيدة لتحقيق أفضل وضع ممكن للمرأة السعودية في جميع المجالات. وإذا استمر هذا الاتجاه التنازلي لمعدل البطالة، فسيعني ذلك أن هبوطها إلى ما لا يتجاوز 7% بحلول سنة 2030 قابل للتحقق. وذلك هو الهدف الذي حددته رؤية 2030. ويعني ذلك على أرض الواقع استقطاب مزيد من الاستثمارات التي تخلق الوظائف للمواطنين والمواطنات، وانتعاش الاقتصاد الوطني بفضل الدعم الذي قدمته الدولة لقطاعاته كافة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

"هدف" : تأهيل وتطوير مهارات 945 قائد وقائدة في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 21 ذو القعدة 1442هـ - 01 يوليو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/06/29/article_2123001.html

أسفرت مخرجات أكاديمية "هدف" للقيادة منذ إطلاقها عن تأهيل وتطوير مهارات قيادات القطاع الخاص والبالغ عددهم 945 منهم 696 ذكور و 249 إناث ينتمون لـ 401 منشأة في مختلف مناطق ومدن ومحافظات المملكة.
وأوضح صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" أن منهجية التدريب وآلية التنظيم في الأكاديمية تضمنت تقسيم المتدربين إلى مجموعات بلغت حتى الآن 37 مجموعة تم تخريجهم على 7 دفعات.
وتمضي الأكاديمية في خططها ومستهدفاتها إلى تمكين القيادات الوطنية الواعدة لإدارة وقيادة المنشآت بالشراكة والتعاون مع القطاع الخاص في سبيل تأهيل وتدريب الموظفين والموظفات السعوديين ورفع قدرتهم التنافسية بما ينعكس في نهاية الأمر على الأداء والإنتاجية ورفع معدلات التوطين النوعي والمتميز.
وتعتمد الأكاديمية في آلية عملها على نقل الخبرات العالمية وتفعيل مبادئ القيادة الفاعلة والمؤثرة من خلال العديد من الحالات والمشروعات العملية، ونقل الممارسات المثلى عالمياً والتوجيه والمتابعة والمحاكاة المباشرة أو عبر القاعات الافتراضية مع خبراء متميزين عالميا.

وتتجسد أهدافها، في مساعدة منشآت القطاع الخاص على بناء الكفاءات القيادية، وإكساب المتدربين جدارات قيادة فريق العمل وقيادة الأعمال، والاستفادة من النماذج العالمية في تطوير القيادات.
ويتضمن البرنامج النظري والعملي 5 مراحل تبدأ المرحلة الأولى بتدريب المشاركين تدريبا مباشرا مدته 5 أيام يتم التركيز في هذه المرحلة على بناء جدارات القيادة لفرق العمل ويتم توزيع مشروعات تطبيق التعلم خلال فترة التدريب.
وفي المرحلة الثانية من البرنامج يقوم المتدربين بتطبيق ما تعلموه لدى جهة عملهم من خلال العمل على المشاريع. وفي المرحلة الثالثة يتلقى المشاركين تدريباً مباشراً مدته 5 أيام على جدارات قيادة الأعمال.
أما في المرحلة الرابعة يتم تقديم المشروعات ومناقشتها وتقييمها من قبل لجنة مختصة ومن ثم إقامة ندوة القيادة وحفل التخرج. وفي المرحلة الخامسة يتم متابعة المتدربين وتقييم أثر التدريب في بيئة العمل.

استفادة متكاملة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 ذو القعدة 1442هـ - 01 يوليو 2021م
https://www.alriyadh.com/1893826

كلمة الرياض

تشكل الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي أطلقها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد، أحد المحاور الرئيسة لتنفيذ رؤية المملكة 2030، الرامية إلى تطوير القطاع، والاستفادة من موقع المملكة الاستراتيجي والبنية التحتية القائمة، وجعل المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً، يعتمد بشكل رئيس على النقل بقطاعاته المختلفة، ومركزاً رئيساً للتجارة العالمية ومحور ربط بين القارات الثلاث، والذي تمر من خلاله ثلث التجارة العالمية، وتسريع منظومة عمليات الاستيراد والتصدير.
نمو الاقتصاد وتنوعه يرتكز بالدرجة الأولى على تطور قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وهو رافد اقتصادي للناتج الوطني، ولا يمكن حدوث تطورات في مفاصل الاقتصاد، من دون تطور قطاع النقل الجوي والبحري والبري، وما يرتبط به من خدمات لوجستية، ولذلك ركزت الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية على تحقيق التنمية الشاملة في جميع قطاعات النقل، وتوفير عوامل الاستدامة والتنوع للاقتصاد السعودي، وترسيخ مكانة المملكة كأحد أهم الدول المستثمرة في القطاع والمستقطبة للاستثمارات.
الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، كما تحدث عنها ولي العهد، استهدفت تعزيز القدرات البشرية والفنية، وهذا سينتج عنه ضخ المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وإسناد المزيد من عقود الإسناد والتشغيل في الموانئ للشركات المحلية، أو الأجنبية لشركات القطاع الخاص، وبالتالي توليد المزيد من الوظائف لأبناء الوطن، ورفع الطاقة الاستيعابية للموانئ السعودية، وتوفير أحدث الأنظمة التشغيلية العالمية.
الاستراتيجية تضمنت العديد من الأرقام المؤثرة إيجاباً على مستقبل الاقتصاد الوطني، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وخلق المزيد من الفرص الاستثمارية، ورفع نسبة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الموانئ، ومن ذلك العمل على وصول المملكة إلى المرتبة الخامسة عالمياً في الحركة العابرة للنقل الجوي، وزيادة الوجهات لأكثر من 250 وجهة دولية، وإطلاق ناقل وطني جديد، ومضاعفة قدرات قطاع الشحن الجوي إلى 4.5 ملايين طن، والوصول إلى طاقة استيعابية تزيد على 40 مليون حاوية سنوياً، وتنفيذ مشروع الجسر البري بطول يتجاوز 1300 كم، والذي ستتجاوز طاقته الاستيعابية 3 ملايين مسافر، وشحن أكثر من 50 مليون طن سنوياً، بهدف ربط موانئ المملكة على ساحل الخليج العربي بموانئ ساحل البحر الأحمر، وزيادة ما يضخه القطاع من إيرادات غير نفطية بشكل سنوي ليصل إلى حوالي 45 مليار ريال في العام 2030.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

التطوير .. المفهوم والإجراءات

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 21 شوال 1442هـ - 01 يوليو 2021م
https://www.aleqt.com/2021/07/01/article_2124201.html

د. عبدالرحمن الطريري

يتم استخدام كلمة تطوير بشكل مستمر، وفي كثير من المجالات، فيتم تداولها عند الحديث عن البنية التحتية في دولة، أو مدينة، كالمواصلات العامة، أو خدمات الكهرباء، والماء، والهاتف، كما يتم استخدام المصطلح في المجال الاقتصادي، خصوصا عندما يتم التفكير في تحسين أدوات الإنتاج بهدف زيادته، أو التفكير في مصادر جديدة تدعم الاقتصاد الوطني لوطن من الأوطان، كذلك الحال في الإعلام، والصحة، والتعليم، حيث يتم تطوير البرامج التعليمية لتتناسب مع التطورات المعرفية، والمستجدات التقنية لرفع كفاءة المؤسسة التعليمية.

التطوير في المجالات المادية رغم صعوبة، ومشقة العمل عليه، وارتفاع تكلفته إلا أنه غالبا يتحقق، وعلى مستوى عال من الجودة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تطوير الطرق في كثير من العالم يتم ذلك مع العوائق الجغرافية، والطوبوغرافية، فعلى سبيل المثال، تم الربط بين بريطانيا وفرنسا عبر بحر المانش بقطار رغم صعوبة تصور تحقيق سير القطار تحت الماء، كما أن من الأمثلة ما تحقق في المملكة، حيث شقت الإنفاق في المناطق الجبلية الصلبة، والوعرة، كما في مكة المكرمة، والمنطقة الجنوبية، وغيرها من المناطق.

مجالات يمكن تسميتها بالناعمة تخضع للتطوير، كما في حالة التطوير في المجال الإداري، وقد شكلت لجان ومجالس في المملكة بهدف تطوير الأجهزة الإدارية من حيث هيكلتها وأنظمتها، وذلك بهدف تخطي، أو التقليل من المشكلات التي تواجهها الأجهزة الحكومية في تنفيذ مشاريعها المنوطة بها، ولعل النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى، وكذلك نظام المناطق ما هي إلا أمثلة على التطوير الإداري، علما أن التطوير في هذا المجال مستمر، ولن يتوقف عند مرحلة زمنية معينة، بل يأتي نتيجة ما تقتضيه الحاجة، والتغيرات الحياتية، على الصعيدين المحلي والعالمي.

قبل بضعة أعوام ظهر على الساحتين المحلية والإقليمية ما سمي بتطوير الشخصية، وتطوير الذات، وخاض في هذا المجال المختص، وغير المختص، وتم إيهام الناس الراغبين في إحداث تغيير في ذواتهم بهدف تحسين بعض الجوانب لديهم، سواء في سلوكهم، وطريقة تعاملهم مع الناس، وطريقة تفكيرهم، بل بلغ الأمر في الإيهام إلى إمكانية التغيير في السمات، والخصائص الثابتة لدى الفرد، وعقدت دورات، وألفت، كتب وطرحت إعلانات بهدف ترغيب الناس للالتحاق بهذه الدورات، أو اقتناء الكتب المنشورة في هذا المجال، وقد أثرى الكثير ممن عقد الدورات، وألف الكتب، لكن الملتحقون بها لم يجدوا ما كانوا يتوقعونه منها، رغم ضخامة المبالغ المالية التي دفعوها فيها.

هذه الدورات، وكذا الكتب، والأدلة الخاصة بتطوير الذات، والشخصية انسحبت من السوق، ليس زهدا في أصحابها، بل لأن الجمهور أدرك عدم فعاليتها، وأن الهالة التي أحيطت بها مجرد فقاعة تطايرت مع خبرة الناس فيها. وما فشل هذه الدورات إلا لعدم إدراك حقيقة البشرية نفسها، وتعقد تكوينها، فالدورة التي تعقد يحضرها العشرات، وكل واحد من الحضور له كينونة خاصة به، وخلفية، وخصائص تميزه عن غيره مما لا يحقق نتائج ملموسة لتباين الناس في كثير من الأشياء.

لا يمكن إنكار أن الإنسان يتغير، فهذه سنة الله في خلقه، لكن ما نسبة التغير، وما طبيعته وما الأمور غير القابلة للتغير؟ فالقابلية للتغير هي أساس تطوير الفرد لذاته من خلال ما يكتسبه من معارف، وخبرات، ومواقف حياتية، ومن تطور طبيعي تفرضه المراحل العمرية التي يمر بها، لكن لا يمكن قبول أن دورة عابرة لساعات سيكون لها أثر واضح في الفرد، وكأنه جهاز يمكن تغييره بجهاز التحكم عن بعد.

تطوير الأداء مصطلح يتم طرحه بين فينة وأخرى من قبل كثير من الأجهزة الحكومية، والشركات، ولا شك في أهمية ذلك، فالكل يجتهد ليطور أداءه كفرد، أو منشأة تمارس أي نشاط من الأنشطة لأن في تطوير الأداء فرصة كبيرة للبقاء في

الميدان، وعدم الخروج نتيجة المنافسة الشديدة.
بهدف تطوير الأداء بصورة علمية يلزم الأخذ بمجموعة من الإجراءات أولها تحديد الشيء المراد تطويره بشكل دقيق وموضوعي، حيث لا يتداخل مع شيء آخر، ولو كانت طبيعته تتداخل فلا بد من معرفة ما يميز كل منهما، وما الجزء، أو الأجزاء التي يشتركان فيها. وبعد تحديد المراد تطويره يلزم وضع أدوات قياس تكشف لنا واقع الشيء وتحديد إيجابياته وسلبياته قبل تطويره وأثناء مراحل التطوير وبعد استكمال المراحل، كما يجب توفير الاحتياجات المادية والبشرية اللازمة للتطوير، وسن الأنظمة المساعدة على إحداث التطوير، كما يلزم وضع المؤشرات الدالة على تحقيق تطوير الأداء، فالأداء في مصنع زجاج قد يكون كثرة الإنتاج، لكن مع جودة أقل، أو قد يكون جودة عالية مع كمية إنتاج أقل، على سبيل المثال.

كاريكاتير

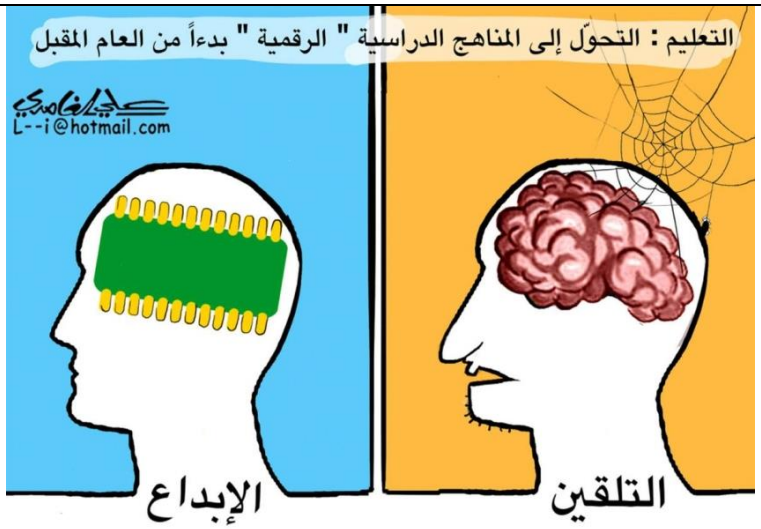	المصدر: جريدة المدينة الخميس 21 ذو القعدة 1442هـ - 01 يوليو 2021م https://www.al-madina.com/article/738532
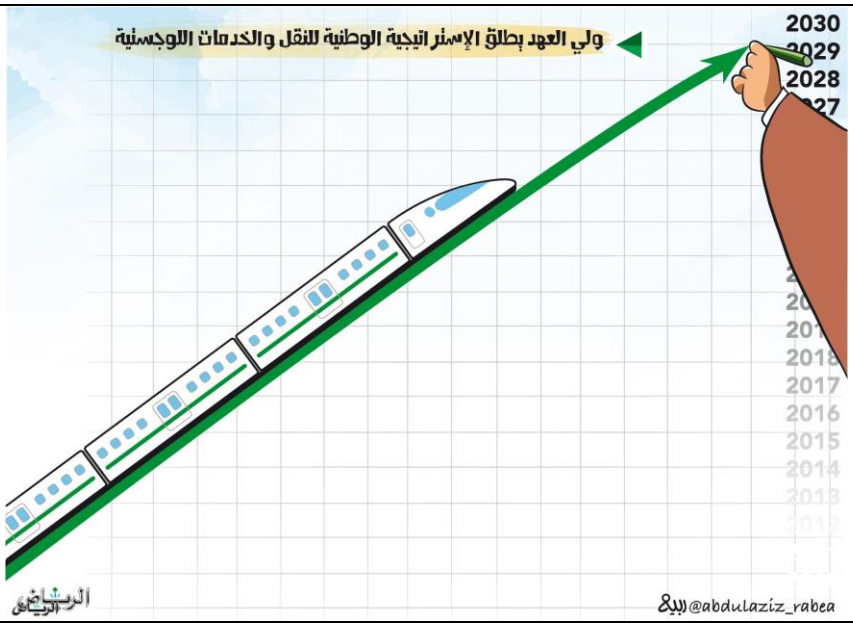	المصدر: جريدة الرياض الخميس 21 ذو القعدة 1442هـ - 01 يوليو 2021م https://www.alriyadh.com/1893909